# PRESS CLIPPING SHEET

| | |
|---|---|
| **PUBLICATION:** | **Al Youm 7** |
| **DATE:** | **16-November-2015** |
| **COUNTRY:** | **Egypt** |
| **CIRCULATION:** | **150,000** |
| **TITLE :** | **Expired drugs to be destroyed** |
| **PAGE:** | **03** |
| **ARTICLE TYPE:** | **Drug-Related News** |
| **REPORTER:** | **Aya Daabs** |

VANTAGE COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

## PRESS CLIPPING SHEET

# إعدام الأدوية «منتهية الصلاحية»

## «الحق فى الدواء»: الاتفاقية حبر على ورق.. ولم تلتفت لسوق الدواء المغشوش البالغة قيمة أعماله 2 مليار و200 مليون جنيه

**كتبت - آية دعبس**

لم تجد اتفاقية «Wash Out» الخاصة بغسل الأسواق من الأدوية منتهية الصلاحية، قبولا عند قطاع عريض من الصيادلة، فى ظل ما وصفوه بغموض بنودها وعدم وجود ضمانات كافية لحقوقهم، بجانب طول فترة الفحص التى تبدأ من شهرين وتصل إلى 4 أشهر، معتبرين ذلك بمثابة وضع رقابهم تحت «رحمة الشركات»، مما دفعهم لجمع 200 توقيع للمطالبة بعقد جمعية عمومية طارئة لمناقشة الاتفاقية.

وبدأ تنفيذ الاتفاقية فى 17 أكتوبر الماضى، على أن تستمر لستة أشهر مالم تقرر اللجنة المشرفة مدها لستة أشهر أخرى، وحددت مدة من شهرين إلى 4 أشهر ليتم فحص الأدوية خلالها لبيان إن كانت أصلية أم مغشوشة، ويتم تعويض الصيادلة خلال ستة أشهر على الأكثر حسب حجم وكمية المرتجع، وذلك بالتعاون مع النقابة العامة للصيادلة وغرفة صناعة الدواء.

من جانبه قال الصيدلى أحمد الدمرداش، إن إطلاق اتفاقية للتخلص من الأدوية منتهية الصلاحية هو أمر جيد طالما طالب به الصيادلة، إلا أن بنود تلك الاتفاقية جميعا جعلت الحكم فى يد طرف واحد هو الشركات، فهى من ستحصل على الأدوية منتهية الصلاحية، وستقوم بالفرز وإعدامه بمفردها دون معرفة الصيادلة.

وأضاف الدمرداش: «الشركات أيضا وحدها ستحدد قيمة التعويض عن تلك الأدوية، مما قد يعرض الصيدلى لظلم بالغ، خاصة أنه بعد انتهاء اتفاقية غسل السوق، سيتم إلزام الصيادلة بتوفير فواتير الشراء للأدوية فى عملية المرتجعات، وهو أمر يستحيل تطبيقه.

من ناحية أخرى، قال محمود فؤاد رئيس

المركز المصرى للحق فى الدواء، إن الاتفاقية تفتقد صياغة قانونية لضمان محاسبة المخالف من كل الأطراف، واصفا ما ورد بها بمحضر اجتماع تم تدوينه فقط، دون الوضع فى الاعتبار صعوبة احتفاظ الصيادلة بفواتير قد تصل إلى 5 سنوات، مضيفا: «هناك شركات تولى الشركات المصنعة لدى الغير» تكون على الورق فقط بعد عمل تشغيلة لنوع من الدواء، وتوقفت عن العمل، وبالتالى المرتجعات الخاصة بها كيف سيتم التعامل معها؟».

وتابع: «الاكسبير قيمتها لا تتخطى 2٪ بقيمة 600 مليون جنيه، إلا أن هناك سوقا أكبر من سوق الدواء منتهى الصلاحية، وهو الدواء المغشوش بقيمة 2 مليار و200 مليون جنيه بنسبة 12٪، فما وضعه من تلك الاتفاقية، خاصة أن نحو 6٪ من الأدوية المغشوشة فى الأسواق، تم إنتاجها من خلال إعادة تدوير الأدوية منتهية الصلاحية مجددا، بخلاف أن بنود الاتفاقية غير ملزمة لكل الأطراف ولا يوجد لها إطار قانونى، لذا فهى تعد حبرا على ورق».

من جانبه قال الدكتور على عوف رئيس غرفة شعبة الدواء باتحاد الغرف التجارية، إن الاتفاقية هى مبادرة وافقت عليها كل الأطراف، لوضع آلية لتنقية السوق من 600 مليون جنيه أدوية منتهية الصلاحية.

وفيما يتعلق بالشركات التى توقفت عن العمل، قال رئيس غرفة شعبة الدواء «أى شركة تول قبل تسجيلها سيتم الحصول على نسبة من بيعها كنسبة 10٪ للاحتفاظ بها تحت حساب تعويض الصيادلة حال إغلاقها، أما فى الوضع الحالى فإن الخسارة سيتحملها الصيدلى، مشيرا إلى أن هناك جزءا بسيطا لم يتعد الـ0.5 ٪ من السوق سيواجه مشاكل بضاعة لن يتم إعادتها للصيدلى كالأدوية المستوردة وألبان الأطفال، لافتا إلى أن نسبة المعترضين على الاتفاقية لا تتعدى الـ2٪».

فيما قال الدكتور محيى عبيد نقيب الصيادلة: «سيتم تعويض الصيادلة على مدة 6 أشهر، فمثلا فى حال تقدير الأدوية بـ20 ألف جنيه، يصبح للصيدلى حق سحب أى أدوية من شركة التوزيع بقيمة 3.700 كل شهر خلال الـ6 أشهر، لن يتم التعويض بشكل مالى لكنه بسحب أدوية موازية لنفس القيمة».

بدورة أكد الدكتور طارق سلمان مساعد الوزير لشؤون الصيدلة، إن الوزارة تنتظر الانتهاء من مرحلة جرد الأدوية، وفرز المغشوش منها والأصلى، لافتا إلى أنه فى حال وجود أدوية مغشوشة ستتابع الوزارة عمليات الإعدام وتطبيق الإجراءات الرسمية.

VANTAGE® COMMUNICATIONS
YOUR REPUTATION IS TOO PRECIOUS FOR SECOND BEST

NOVARTIS PHARMACEUTICALS

# PRESS CLIPPING SHEET